IRAQ METER

استطلاع الرواق

النظام الانتخابي الجديد
الاثار وفـــرص التغـــيير

إعداد قسم الاستطلاعات

استطلاع الرواق

النظـام الانتـخابي الجـديد
" الآثار وفرص التغيير "

الاشراف العام

علي حسون

عدنان عبدالحسين

اعداد وتحليل

بنين محمد جابر

المحتويات

القسم الأول: المقدمة

القسم الثاني: المنهجية

القسم الثالث: البيانات الشخصية

القسم الرابع: نتائج وتحليل الاستطلاع

القسم الأول
المقدمة

المقدمة:

بعد احتجاجات تشرين عام 2019 واستقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي وتشكيل الحكومة برئاسة السيد مصطفى الكاظمي، كانت إحدى مهامها إجراء انتخاباتٍ مبكرةٍ تلبيةً لمطالب المحتجّين، فتمّ اعتماد نظامٍ انتخابيٍّ جديدٍ بموجب قانون انتخابات مجلس النواب رقم 9 لسنة 2020، والذي نصَّ على تقسيم البلاد إلى (83) دائرة انتخابية، وعدم اعتبار المحافظة دائرة واحدة، واعتماد نظام الفائز الأوّل، ومغادرة نظام (سانت ليغو) المعدّل؛ إذ يعدّ المرشح الحائز على أكبر عددٍ من الأصوات هو الفائز، وأُجريت فعلاً الانتخابات وفقاً لهذا النظام الجديد في العاشر من تشرين الأوّل عام 2021، وأعلنت المفوضية العليا المستقلّة للانتخابات النتائج في 3/11/2021، وبنسبة مشاركة بلغت 44%، وقد تمخّضت هذه الانتخابات عن صعود بعض القوى السياسية الجديدة المستقلة.

ولغرض تقييم هذا النظام الانتخابي الجديد، أجرى قسم استطلاعات الرأي في مركز رواق بغداد للسياسات العامّة استطلاعاً للرأي؛ لغرض البحث في إطار آثار النظام الانتخابي الجديد وفرص التغيير، وللكشف عن توجّهات الجمهور المستطلع بشأن ما يأتي:

1- آراؤهم في النظام الانتخابي الجديد.

2- أثر النظام الانتخابي الجديد على نزاهة الانتخابات.

3- أثر النظام الانتخابي الجديد على سرعة تشكيل الحكومة.

4- تأثير النظام الانتخابي الجديد على كلٍّ من (أصوات الأحزاب الكبيرة، عدد مقاعد الأحزاب، رمزية الزعامات).

بالإضافة إلى محاور أُخرى.

القسم الثاني
المنهجية

المنهجية:

تمّ تصميم الدراسة الحالية لشريحةٍ محدّدةٍ من المجتمع العراقي بواسطة استبانة تكوّنت من سبعة عشر سؤالاً، وجِّهت إلى (300) مبحوثٍ من النخب المهتمّين بقانون الانتخابات، وشملت (أكاديميين، سياسيين منتمين إلى حزب، خبراء قانونيين، مراقبين سياسيين، ومهتمين) تمّ الوصول إليهم عن طريق المقابلة المباشرة، وقد تناسب أفراد العيّنة مع مجتمع الدراسة الذي تمّ اختياره وفق منهجية العيّنة القصدية.

شمل الاستطلاع المواطنين بعمر (20) عاماً فأعلى، من الذكور والإناث، وقد وزّعت الاستمارة على أغلب محافظات العراق، إذ تمّت المقابلات بشكلٍ مباشرٍ ومن خلال الباحثين الميدانين العاملين في مركز رواق، وطلب من كلٍّ واحدٍ منهم التوجّه إلى مجموعة أشخاص معرّفين، تنطبق عليهم مواصفات العيّنة، وعلى مدار عشرة أيام، للمدة من 4/1/2022 ولغاية 14/1/2022.

القسم الثالث

البيانات الشخصية

البيانات الشخصية لعيّنة البحث:

الجنس:

كانت نسبة المبحوثين من الذكور حوالي أكثر من ثلاث أرباع العيّنة، ما يقارب 76% من نسبة المبحوثين، أمّا نسبة الإناث فكانت حوالي الربع من حجم العيّنة، والتي بلغت 24% من المبحوثين.

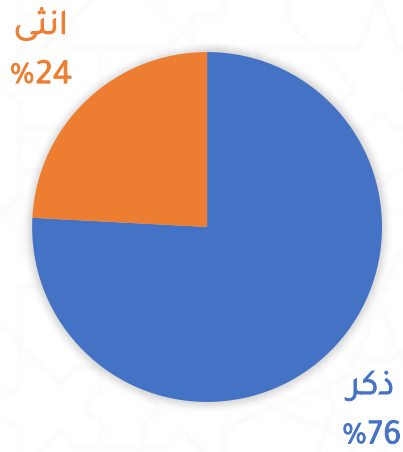

مخطط رقم (1) نسبة المبحوثين من الذكور والاناث

العمر:

توخّت الاستبانة المشاركة المتوازنة لكافة الفئات العمرية، وكانت المشاركة الأبرز هي للفئة العمرية الشابّة المحصورة بين (26 - 31) سنة بنسبة (26.8%)؛ لأنّها تمثّل الفئة الأغلب سكانياً، طبقاً لبيانات وزارة التخطيط العراقية التي صنّفت على أنّ الشعب العراقي يعدّ من الشعوب الشابّة.

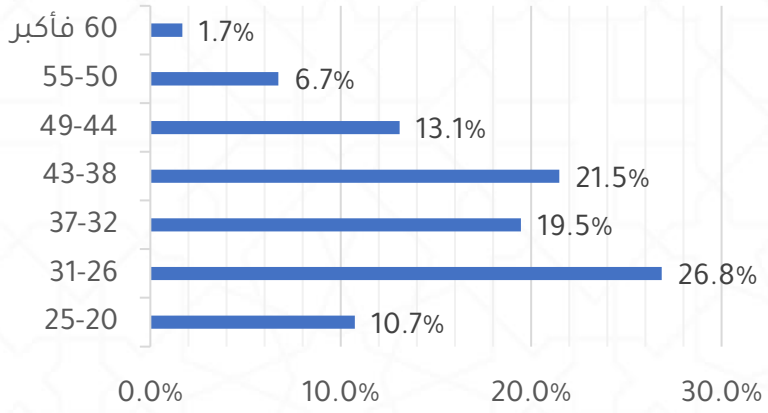

مخطط رقم (2) نسبة المبحوثين حسب العمر

التحصيل الدراسي:

نلحظ أنّ أكثر فئة مشاركة في الاستبيان هم من الفئة النخبوية من حاملي الشهادات العليا، وبنسبة (54%)، يليهم في المرتبة الثانية حاملوا شهادة البكالوريوس بنسبة (37%)، وما تبقّى من العيّنة توزّع ما بين المتوسطة والإعدادية والمعهد بنسبة (9%) من العيّنة، وتركّز الاختيار على حاملي الشهادات الجامعية، خصوصاً من ذوي الاختصاصات القانونية؛ لأنّ موضوع الاستبانة يتعلّق بأثر تغيير قانون الانتخابات على العملية الانتخابية، وما يرافقها من ظواهر وحالاتٍ شخّصت في كلّ دورةٍ انتخابيةٍ.

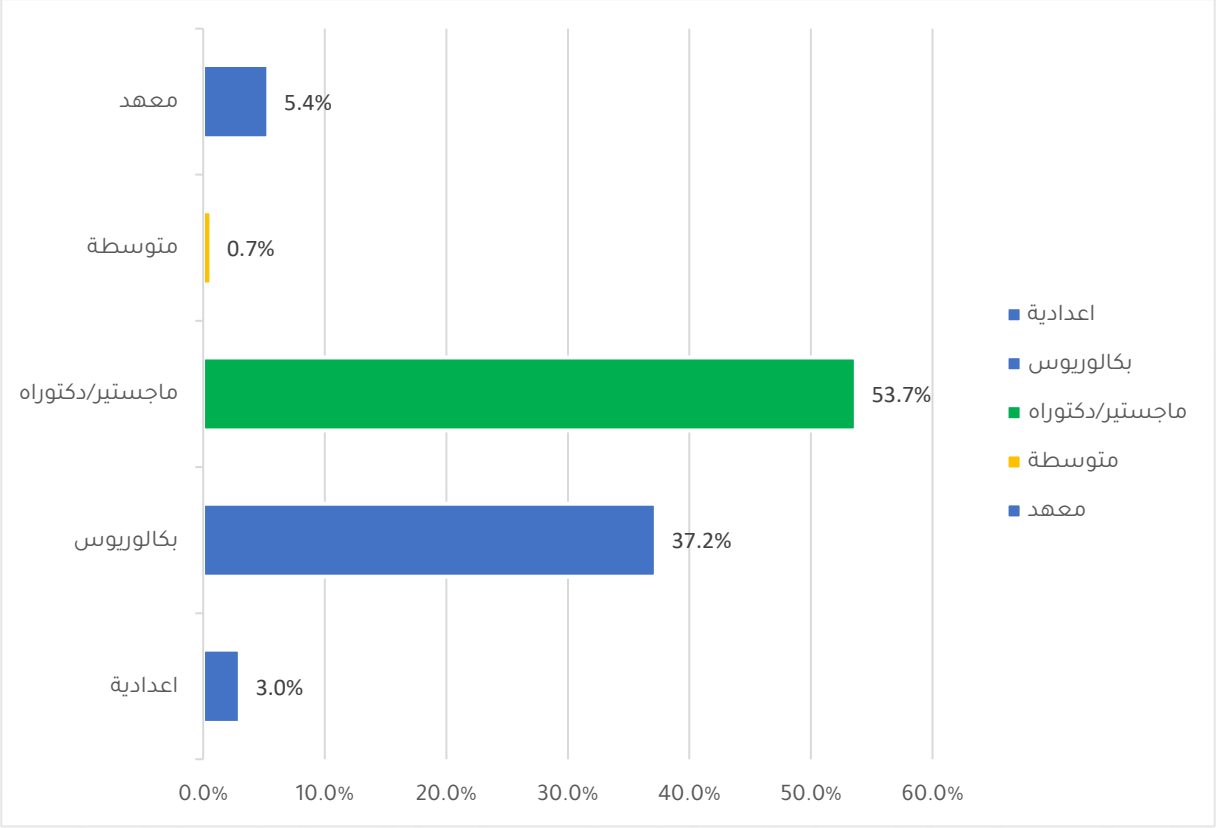

مخطط رقم (3) نسبة المبحوثين حسب التحصيل الدراسي

الفئة:

نلحظ من خلال النتائج الموضحة أدناه، أنّ النسبة الأعلى من المبحوثين كانت من المهتمّين بقانون الانتخابات، والبالغة حوالي (37%) من العيّنة، تليها فئة التدريسين البالغة حوالي (22%)، وباقي النّسب موزعة ما بين القانوني والبالغة (16%)، والمراقب السياسي والبالغة (12%)، وكانت نسبة السياسيين المنتمين للأحزاب حوالي (7%) من العيّنة، ونسبة (4%) من العيّنة كانت للخبراء في الانتخابات، و(2%) هم باحثون في القانون.

هذه الفئات القصدية للعيّنة مثّلت بيئة الدراسة، فبغضّ النظر عن التخصّص الأكاديمي كان للمهتمّين والمراقبين السياسيين وخبراء الانتخابات دورٌ واسعٌ في المشاركة في هذا الاستطلاع؛ لأنّ الدورات الانتخابية المتتالية خلقت خبراء ومختصين مهتمين بمتابعة العملية، إضافةً إلى تأهّلهم لإبداء المشورة في هذا المجال، من خلال حصولهم على دورات واستشارات دولية.

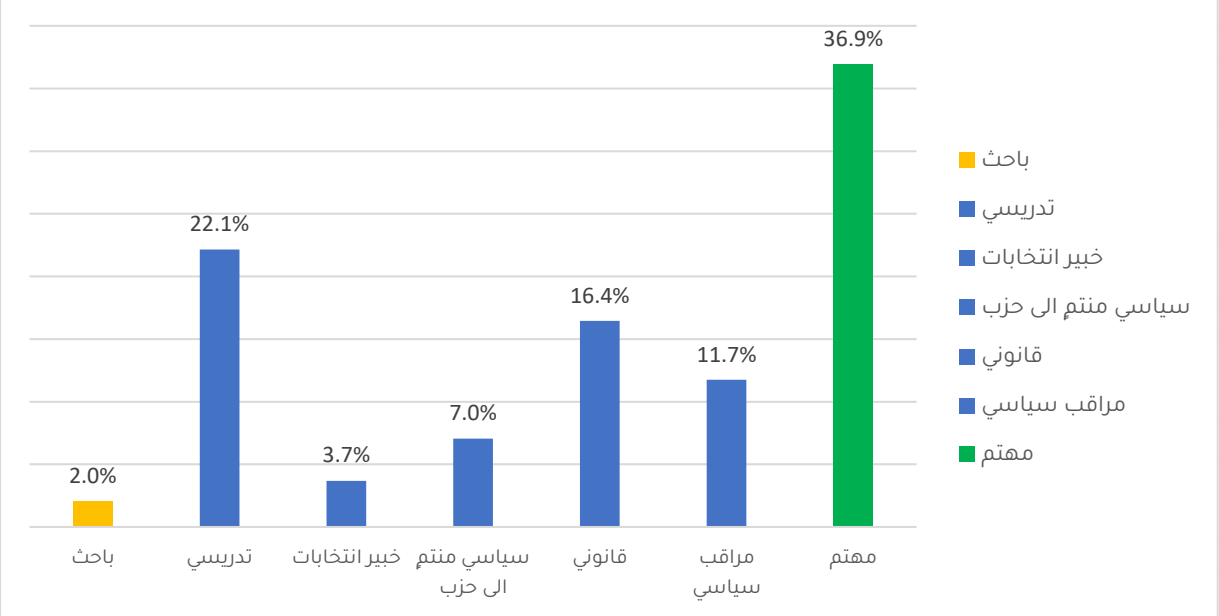

مخطط رقم (4) نسبة المبحوثين حسب الفئات

التحصيل الدراسي حسب الفئة العمرية:

التحصيل الدراسي	20-25	26-31	32-37	38-43	44-49	50-55	60 فأكبر
اعدادية	33.3%	22.2%	22.2%	11.1%	11.1%	0.0%	0.0%
بكالوريوس	22.5%	34.2%	15.3%	9.0%	11.7%	4.5%	2.7%
ماجستير/دكتوراه	1.3%	19.4%	23.8%	30.0%	15.6%	8.8%	1.3%
متوسطة	0.0%	100.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
معهد	12.5%	43.8%	6.3%	31.3%	0.0%	6.3%	0.0%
يقرأ ويكتب	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%

الجدول رقم (1) تقاطع بيانات بين العمر والتحصيل الدراسي

القسم الرابع

نتائج وتحليل الاستطلاع

نتائج وتحليل الاستطلاع

رأيك بالنظام الانتخابي الجديد:

عند سؤال العيّنة عن (ما هو رأيك بالنظام الانتخابي الجديد) كانت نسبة (60%) من العيّنة يرون أنّ النظام الانتخابي جيد، و(40%) من العيّنة يرون أنّ النظام الانتخابي غير جيد. وعند مقاطعة البيانات للتحصيل الدراسي مع النتائج نلحظ أنّ نسبة حاملي شهادة الدكتوراه والماجستير ممن يرون أنّ القانون جيد، كانت هي الأعلى، إذ بلغت حوالي (57%) من العيّنة.

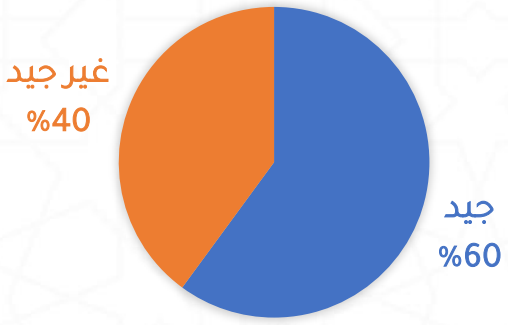

مخطط (5) يوضح آراء المبحوثين حول النظام الانتخابي الجديد

رأي المبحوثين بقانون الانتخابات حسب التحصيل الدراسي:

	اعدادية	بكالوريوس	ماجستير/دكتوراه	متوسطة	معهد
جيد	3.40%	33.00%	57.00%	0.60%	6.10%
غير جيد	2.50%	43.70%	48.70%	0.80%	4.20%

جدول رقم (2) تقييم النظام الانتخابي حسب التحصيل الدراسي

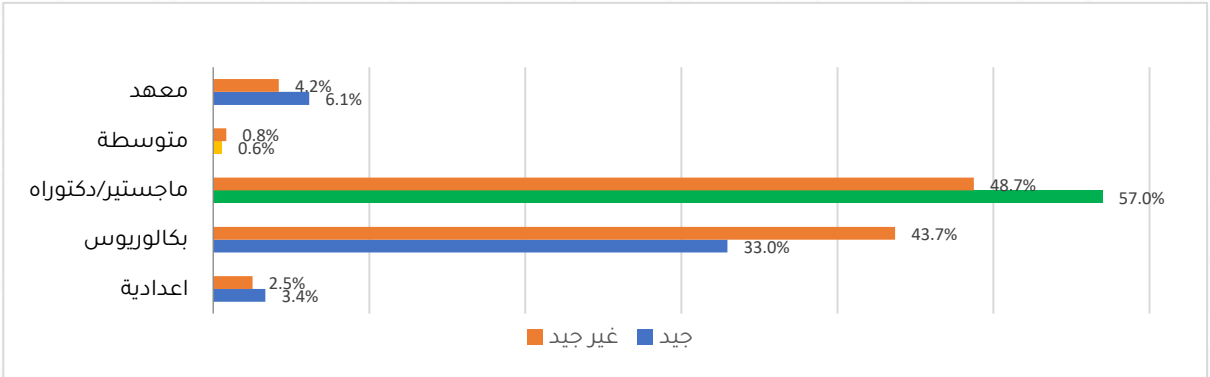

مخطط رقم (6) يوضح تقييم النظام الانتخابي الجديد حسب آراء المبحوثين وفقاً لتحصيلهم الدراسي

ما هي أهم مشاكل النظام الانتخابي الجديد من وجهة نظر أصحاب الاجابة السلبية (غير جيّد):

تمّ توجيه سؤالٍ إلى العيّنة في حال كان رأيهم انّ النظام غير جيّد (إذا كان النظام الانتخابي غير جيد فإنّ المشكلة تكمن في)، حيث لوحظ أنّ (36.8%) من العيّنة يرون أنّ المشكلة تكمن في حدود الدوائر الانتخابية جغرافياً، و(28.4%) من العيّنة يرون المشكلة في طريقة الفرز الالكتروني للأصوات، و(17.4%) يرون المشكلة في حجم الدائرة الانتخابية، و(9%) من العيّنة يرون المشكلة في نظام تحديد الفائزين، و(8.4%) من العيّنة يرون المشكلة في عدد الدوائر الانتخابية والبالغ عددها (83) دائرة.

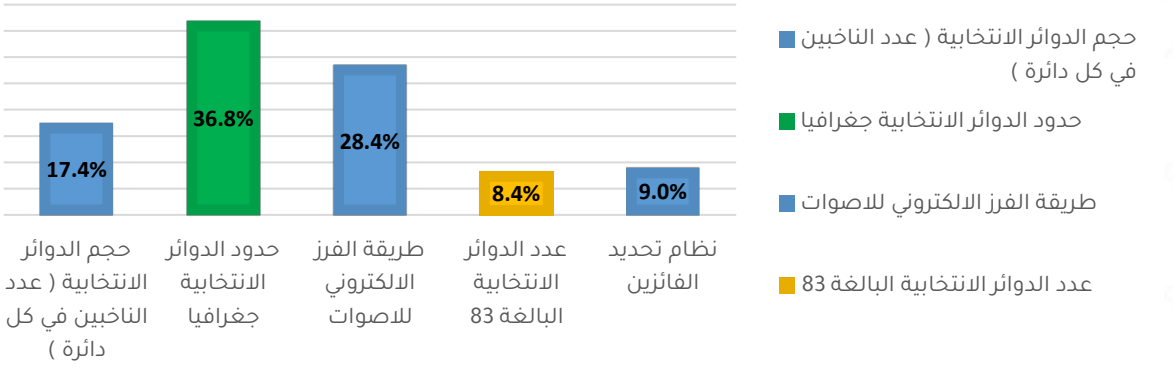

مخطط رقم (7) آراء المبحوثين حول نسب تشخيص مشاكل النظام الانتخابي الجديد

رغم انّ القانون الجديد قسّم العراق إلى (83) دائرة انتخابية، مقسّمة على (18) محافظة، حسب الإحصاء والتوزيع السكاني، إلّا أنّ هذا التقسيم شهد خلافاً بين الكتل السياسية داخل مجلس النواب أثناء تشريع هذا القانون، إضافةً إلى الصعوبات التي واجهت العملية؛ بسبب عدم وجود تقسيمٍ إداريٍّ واضحٍ يضع حدوداً فاصلةً للأقضية والنواحي، إضافةً إلى خلافٍ حول عائدية بعض تلك الأقضية والنواحي لبعض المحافظات المتجاورة.

لذا، لوحظ أنّ نتائج الاستبيان حول أهمّ مشاكل النظام الانتخابي الجديد كانت النسبة الأكبر لموضوع حدود الدوائر الانتخابية المتعدّدة التي ميّزت هذا النظام، وكانت في رأي بعض المراقبين فرصةً لصعود الأحزاب الجديدة والمستقلين، لولا تدخّل مشارط بعض القوى السياسية في تقسيم تلك الدوائر في المناطق التي تضمن لنفسها فيها نفوذاً بين السكان.

بناءً على هذه النتائج، نعتقد أنّ على المشرّع إعادة النظر في عدد الدوائر الانتخابية وحدودها، إذا ما أراد الإبقاء على القانون كما هو للدورات الانتخابية القادمة، وكذلك فيما يتعلّق في طريقة الفرز الالكتروني، حيث جاءت النسبة ثانياً بعد حدود الدوائر كمشكلةٍ اختارها المبحوثون، حيث تمّ الاعتراض من قبل بعض القوى السياسية على طريقة الفرز الالكتروني لبعض المحطات وأُعيد فرزها يدوياً، وجاءت كثيرٌ منها متطابقة، لكن هذا لا يمنع من دعوة المشرّع للمراجعة وبالتعاون مع المفوضية لإيجاد آليةٍ شفّافةٍ لمراقبة طريقة الفرز الالكتروني، والعمل على طمأنة المرشحين والناخبين على حدٍّ سواء.

ولو لاحظنا المشاكل على مستوى المحافظات، نجد أنّ مبحوثي كركوك اختاروا مشكلة حدود الدوائر الانتخابية بنسبة (100%)، تلتها كلٌّ من المثنى وصلاح الدين بنسبة (57.1%)، والبصرة بنسبة (53.3%)، ويليها مشكلة طريقة الفرز الالكتروني التي اختارها مبحوثو كربلاء بنسبة (66%)، والانبار بنسبة (54%)، والقادسية بنسبة (50%) كما موضح بالجدول اناه:

المحافظة	حجم الدوائر الانتخابية (عدد الناخبين في كل دائرة)	حدود الدوائر الانتخابية جغرافيا	طريقة الفرز الالكتروني للأصوات	عدد الدوائر الانتخابية البالغة 83	نظام تحديد الفائزين
نينوى	0.0%	45.5%	27.3%	9.1%	18.2%
كركوك	0.0%	100.0%	0.0%	0.0%	0.0%
الانبار	9.1%	18.2%	54.5%	9.1%	9.1%
بغداد	17.5%	32.5%	32.5%	12.5%	5.0%
بابل	27.3%	18.2%	45.5%	9.1%	0.0%
كربلاء	0.0%	0.0%	66.7%	0.0%	33.3%
واسط	0.0%	42.9%	42.9%	0.0%	14.3%
صلاح الدين	0.0%	57.1%	42.9%	0.0%	0.0%
النجف الاشرف	15.4%	38.5%	15.4%	7.7%	23.1%
القادسية	16.7%	16.7%	50.0%	0.0%	16.7%
المثنى	42.9%	57.1%	0.0%	0.0%	0.0%
ميسان	19.0%	38.1%	9.5%	19.0%	14.3%
البصرة	40.0%	53.3%	6.7%	0.0%	0.0%

جدول رقم (3) تشخيص مشاكل النظام الانتخابي الجديد حسب المحافظات

أثر القانون الانتخابي الجديد على نزاهة الانتخابات:

عند سؤال عيّنة البحث عن مساهمة قانون الانتخابات الجديد في نزاهة العملية الانتخابية تبيّن أنّ نسبة (53.4%) من العيّنة يرون أنّ النظام الانتخابي الجديد أسهم بدرجةٍ متوسّطةٍ في نزاهة العملية الانتخابية. يقابلها (25.5%) من العيّنة يرون أنّ النظام الانتخابي لم يسهم في نزاهة الانتخابات، ونسبة (21.1%) يرى أنّ النظام أسهم بدرجةٍ كبيرةٍ.

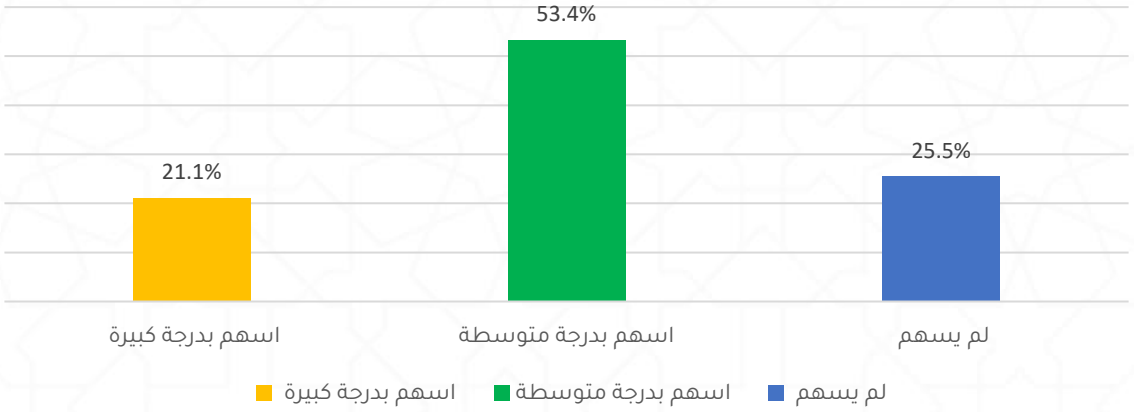

مخطط رقم (8) يوضح آراء المبحوثين حول أثر النظام على نزاهة الانتخابات

أثر النظام الانتخابي الجديد على هدر الأصوات بالمقارنة مع النظام السابق:

إنّ التقييم لعملية هدر الأصوات لهذا النظام ذات صلةٍ أكيدة وقوية بالانتماء السياسي للناخب، فالناخب الحزبي أو المؤيّد لجهةٍ معيّنةٍ يعتقد أنّ النظام النسبي يحافظ على صوته، بناءً على أنّ المرشّح حتّى وإن لم يفز، فإنّ الأصوات لا تذهب بعيداً عن الحزب الذي يعتقد بأحقيته بالفوز.

أمّا إذا قيّمنا الموضوع من وجهة نظر الناخبين المستقلين، فإنّهم ينظرون إلى أنّ النظام النسبي تسبّب بهدر أصواتهم، باعتبار انّ صوته لمرشحه في قائمةٍ معينةٍ قد يذهب إلى القائمة الحزبية ولمرشّحٍ آخر غير المرشّح الذي يعتقد بأحقيته بالفوز.

وبالتالي تنظر الفئة الأولى إلى النظام النسبي القديم بوصفه لا يسبّب هدراً في أصواتهم، أمّا الفئة غير المتحزّبة فإنّهم يعتقدون أنّ النظام الجديد يحافظ على أصواتهم من الهدر، حتّى وإن لم يفز مرشّحهم، فإنّها لن تذهب لمرشّحٍ آخر.

وبالرجوع لاستعراض نتائج هذا الاستطلاع، تبيّن أن عدد الإجابات بزيادة عدد الأصوات المهدورة كانت (22%)، وعدد الإجابات بعدم تقليل عدد الأصوات المهدورة (23%)، والذي يعني إجمالاً على أنّ (45%) من المبحوثين من النُّخب تذهب باتجاه انّ هذا النظام الانتخابي لم يسهم في هدر الأصوات، بالمقارنة مع النظام السابق. بينما الاتجاه الآخر للمبحوثين فكانت عدد الإجابات بتقليل الأصوات المهدورة بصورةٍ جيدةٍ (21%)، وبصورةٍ مقبولةٍ (34%)، فتبيّن أنّ نسبة (55%) يرون انّ النظام أسهم إجمالاً بالتقليل من هدر الأصوات.

وهذه النسب المتقاربة تؤكّد ما ذهبنا إليه من أنّ الموضوع مرتبطٌ بنظرة الناخب أو المرشّح من زاوية انتمائه أو توجّهه السياسي حتّى على مستوى النخب.

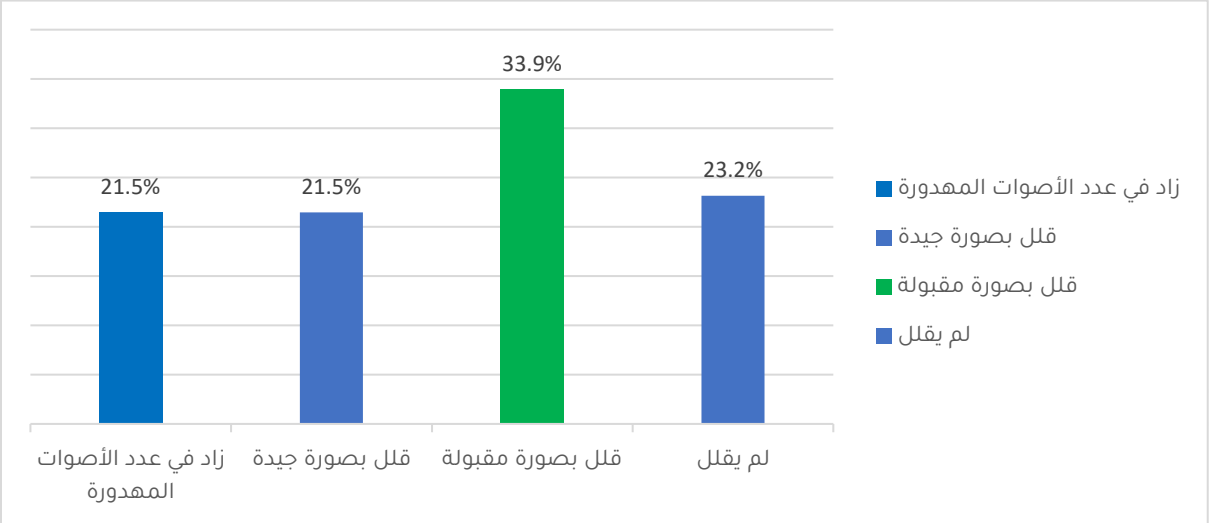

مخطط رقم (9) يوضح آراء المبحوثين حول أثر القانون الجديد في الحد من الأصوات المهدورة في الانتخابات

المحافظة	زاد في عدد الأصوات المهدورة	قلل بصورة جيدة	قلل بصورة مقبولة	لم يقلل
نينوى	10.0%	6.7%	53.3%	30.0%
كركوك	33.3%	0.0%	11.1%	55.6%
الانبار	0.0%	10.0%	60.0%	30.0%
بغداد	22.0%	23.2%	30.5%	24.4%
بابل	17.6%	11.8%	52.9%	17.6%
كربلاء	60.0%	0.0%	40.0%	0.0%
واسط	9.1%	18.2%	45.5%	27.3%
صلاح الدين	8.3%	41.7%	25.0%	25.0%
النجف الاشرف	34.8%	13.0%	26.1%	26.1%
القادسية	25.0%	25.0%	37.5%	12.5%
المثنى	16.7%	16.7%	33.3%	33.3%
ميسان	33.3%	27.3%	21.2%	18.2%
البصرة	25.0%	43.8%	25.0%	6.3%

جدول رقم (4) النتائج حسب المحافظات

أثر النظام الانتخابي الجديد على المال السياسي لشراء الأصوات:

في الانتخابات السابقة كان دائماً ما يثار أنّ هنالك شراءً للأصوات بالنسبة للناخبين، وتبيّن نتائج هذا الاستبيان أنّ آراء المستبانين كانت متوازنة لمن يرى أنّ النظام أسهم في تقليل شراء الأصوات أو زيادتها.

وحيث أنّ نسبة (25.8%) من المبحوثين كانت إجابتهم (لا أعلم) فإنّ فيه دلالة على أنّ هذا الأمر يصعب قياسه أو إدراكه، ولكنّ واقع الحال انّ عملية شراء الأصوات في كلّ عمليةٍ انتخابيةٍ تأخذ أشكالاً متنوعةً، بين توزيع مبالغ معيّنة على الناخبين أو الوعود بتعيينهم في الوزارات التابعة لبعض الأحزاب، أو الوعد بتقديم الخدمات وتوزيع الأراضي، وفي هذا النظام الانتخابي الجديد كان البارز هو تقديم الخدمات ضمن الدائرة الانتخابية للمرشح. وبالرجوع للنتائج نلحظ أنّ نسبة (37.2%) من العيّنة ترى أنّ النظام أسهم في تقليل شراء الأصوات، ونسبة (36.9%) من العيّنة ترى أنّ النظام أسهم في زيادة شراء الأصوات.

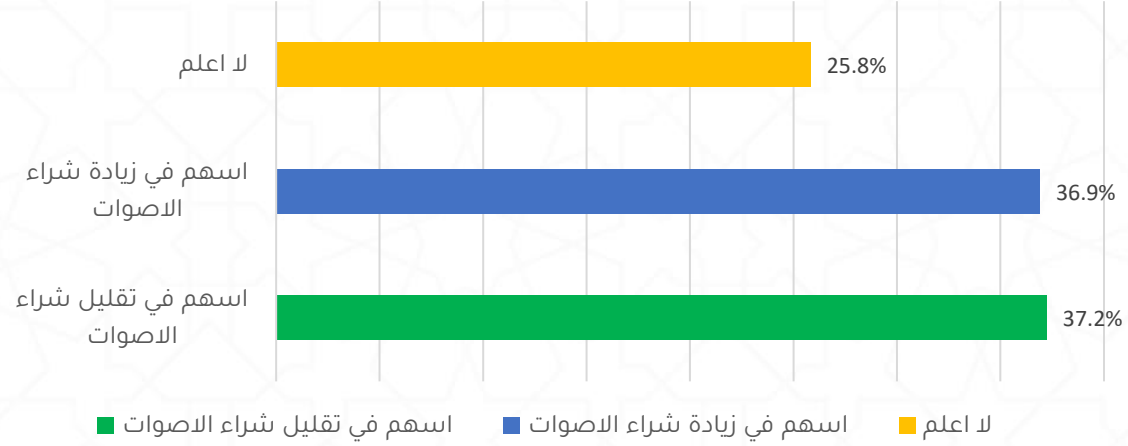

مخطط رقم(10) يوضح آراء المبحوثين حول أثر النظام الجديد على عملية شراء الأصوات

المحافظة	أسهم في تقليل شراء الاصوات	أسهم في زيادة شراء الاصوات	لا اعلم
نينوى	40.0%	36.7%	23.3%
كركوك	55.6%	0.0%	44.4%
الانبار	25.0%	40.0%	35.0%
بغداد	40.2%	39.0%	20.7%
بابل	41.2%	29.4%	29.4%
كربلاء	20.0%	60.0%	20.0%
واسط	27.3%	27.3%	45.5%
صلاح الدين	25.0%	58.3%	16.7%
النجف الاشرف	56.5%	17.4%	26.1%
القادسية	25.0%	62.5%	12.5%
المثنى	58.3%	8.3%	33.3%
ميسان	30.3%	54.5%	15.2%
البصرة	25.0%	34.4%	40.6%

جدول رقم (5) النتائج حسب المحافظات

مساهمة النظام الانتخابي الجديد في سرعة تشكيل الحكومة:

ترى نسبة (65%) من العيّنة أنّ النظام الانتخابي الجديد لم يسهم في سرعة تشكيل الحكومة، وتقابلها نسبة (35%) ممّن يرون أنّ النظام الجديد سيساهم في تشكيلها بسرعة، ومن يتابع العملية السياسية في العراق يلحظ أنّ التوافق هو سيّد الموقف في سرعة تشكيل الحكومة، لكن خلال العملية الانتخابية الأخيرة التي أفرزت قوى سياسية جديدة وأطاحت بأُخرى، وأوجدت فجوةً في عددٍ المقاعد بين الكتل الفائزة كانت ستساعد في تشكيل حكومة أغلبية لولا إصرار بعض القوى السياسية على إبقاء حالة التوافق كأداة وآلية لتشكيل الحكومة، وبالتالي هذا الموضوع سيأخذ وقتاً لحين حصوله، وبالنتيجة لم يكن للنظام الجديد دورٌ فاعلٌ في سرعة تشكيل الحكومة.

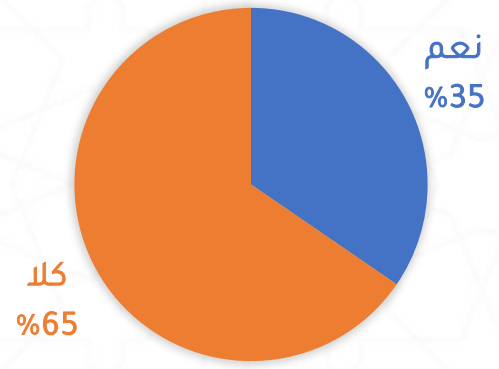

مخطط رقم (11) يوضح رأي المبحوثين حول أثر النظام الانتخابي الجديد على سرعة تشكيل الحكومة

مساهمة النظام الانتخابي الجديد في تغيير الخارطة السياسية لمجلس النواب:

يرى (69%) من العيّنة أنّ النظام الانتخابي الجديد أسهم في تغيير الخارطة السياسية لمجلس النواب، بينما يرى (31%) أنّ هذا النظام لم يسهم في تغيير الخارطة.

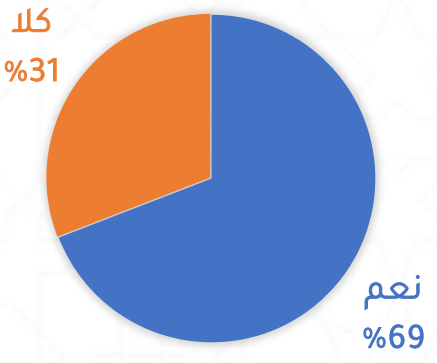

مخطط رقم (12) يوضح رأي المبحوثين حول مساهمة النظام الجديد في تغيير الخارطة السياسية للبرلمان

وعند مقاطعة النتائج مع بيانات المحافظات نلحظ أنّ محافظة النجف الأشرف تأتي في المرتبة الأولى بنسبة (91.3%) تليها محافظة كركوك بنسبة (88.9%)، تليها محافظتا البصرة وصلاح الدين بنسبة (75%) من نسبة المحافظات التي تعتقد في مساهمة هذا القانون في تغيير الخريطة السياسية لمجلس النواب.

المحافظة	واسط	صلاح الدين	النجف الاشرف	القادسية	المثنى	ميسان	البصرة
نعم	72.70%	75.00%	91.30%	62.50%	66.70%	60.60%	75.00%
كلا	27.30%	25.00%	8.70%	37.50%	33.30%	39.40%	25.00%

المحافظة	نينوى	كركوك	ديالى	الانبار	بغداد	بابل	كربلاء
نعم	70.00%	88.90%	0.00%	65.00%	62.20%	70.60%	40.00%
كلا	30.00%	11.10%	0.00%	35.00%	37.80%	29.40%	60.00%

جدول رقم (6) النتائج حسب المحافظات

وعند إجراء مقارنة لعدد المقاعد لبعض الكتل السياسية في انتخابات (2018) وانتخابات (2021) نلحظ التغيير في عدد مقاعدهم بشكلٍ ملحوظٍ، سواء كان هذا التغيير إيجابياً أو سلبياً كما موضح في الجدول ادناه:

المحافظة	المقاعد	الكتلة الصدرية		ائتلاف دولة القانون		تحالف الفتح		حراك الجيل الجديد		الحزب الديمقراطي الكردستاني		التحالف العربي في كركوك		تيار الحكمة	تحالف نصر	تحالف قوى الدولة
	#	2018	2021	2018	2021	2018	2021	2018	2021	2018	2021	2018	2021	2018	2018	2021
بغداد	69	17	27	9	13	9	3							4	8	
بابل	17	4	2	2	3	4	2							3	3	
بصرة	25	5	9	4	1	6	2							2	5	1(الحكمة)
ذي قار	19	6	9	3	4	5								2	3	
ديالى	14	2			0	3	3							1	1	
كربلاء	11	3	4	2	2	3								1	2	1(نصر)
ميسان	10	5	7	1	2	2								1	1	
مثنى	7	2	2	1	3	2								1	1	1(الحكمة)
نجف	12	4	5	1	2	3								1	3	
قادسية	11	3	3	1	2	3	2							1	2	
صلاح الدين	12					2	1								2	
واسط	11	3	5	1	1	2	1							2	2	1(الحكمة)
نينوى	31					3	2			6	9				7	
انبار	15														2	
اربيل	15							2	3	8	10					
كركوك	12						1		1		2	3	1			
سليمانية	18							2	5	1	2					
دهوك	11							0		10	8					
المجموع		54	73	25	33	47	17	4	9	25	31	3	1	19	42	4

هل أحدث النظام الانتخابي الجديد فارقاً في تحقيق الأغلبية داخل مجلس النواب؟

إنّ تحقيق الأغلبية لتشكيل الحكومة يسهم في الاستقرار السياسي ويثبت مبادئ النظام الديمقراطي الذي يقرّر حكم الأغلبية واحترام الأقلية، ومن المهم قياس الرأي حول إمكانية مساهمة هذا النظام الانتخابي في إحداث فارقٍ في بروز أغلبية نيابية داخل مجلس النواب، إذ بيّنت نتائج الاستبيان أنّ نسبة (65%) من العيّنة يرون أنّ النظام الانتخابي الجديد أحدث فارقاً في تحقيق الأغلبية داخل المجلس لبعض الكتل السياسية و(35%) من العيّنة ترى أن النظام لم يحقّق الأغلبية للكتل الفائزة.

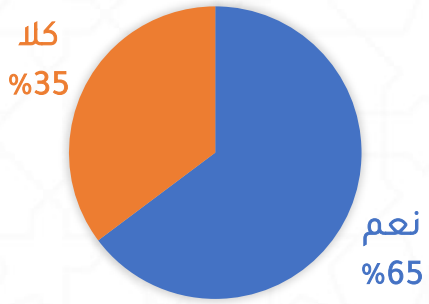

مخطط رقم (13) يوضح رأي المبحوثين حول أثر النظام على تحقيق الأغلبية للقوائم الفائزة

مساهمة تطبيق النظام الانتخابي الجديد في صعود المستقلين:

لم يكن للمستقلين حظوظٌ جيدةٌ في الدورات الانتخابية السابقة، رغم ترشّح كثيرٍ منهم بقوائم منفردة، والبعض يعزو ذلك إلى النظام الانتخابي، وبسؤال المبحوثين عن مساهمة هذا النظام الجديد في صعود المستقلّين، تبيّن النتائج أنّ نسبة (63.1%) من العيّنة ترى أنّ هذا النظام أسهم في صعود المستقلين، بينما نسبة (36.9 %) من العيّنة ترى أنّ النظام لم يسهم في صعود المستقلين. وبحسب النتائج التي أعلنت عنها المفوضية كان هنالك حوالي واحد وأربعون مرشحاً مستقلاً حصلوا على مقاعد في الانتخابات التي أُجريت وفق هذا النظام الانتخابي الجديد، وبواقع مجموع أصوات بلغ (448571) صوتاً، وقد يكون بعض هؤلاء المستقلين ضمن قوائم حركات تأسست حديثاً لكن يطلق عليهم مستقلّون لأنّهم غير محسوبين على قوائم الأحزاب الكبيرة.

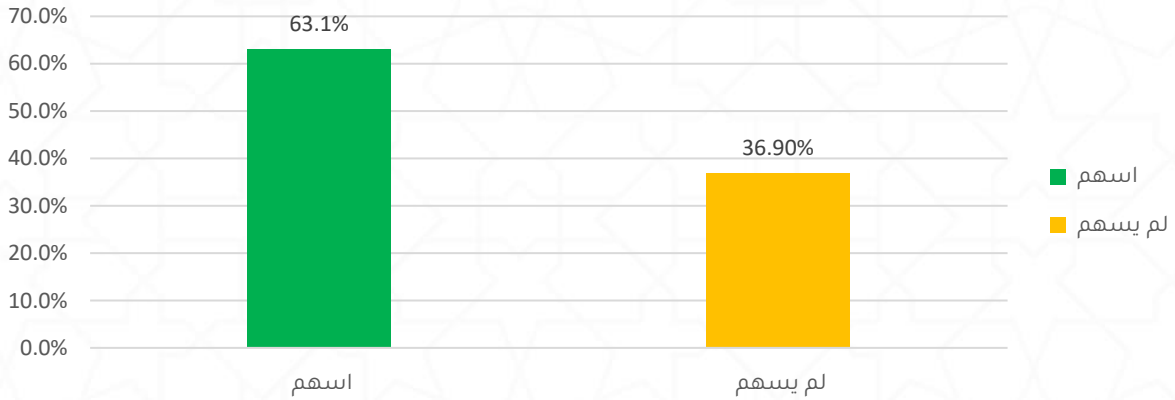

مخطط رقم (14) يوضح رأي المبحوثين حول مساهمة
النظام الجديد في فوز المستقلين

وعند مقاطعة البيانات مع المحافظات نلحظ في محافظة ذي قار نسبة (100%) من العيّنة يرون انّ النظام أسهم في صعود المستقلين تليها محافظة كركوك بنسبة (77.8%)، ومن ثمّ (73.3%) عن محافظة نينوى، وتليها بقية المحافظات تباعاً، كما موضّح بالجدول أدناه:

المحافظة	أسهم	لم يسهم
نينوى	73.3%	26.7%
كركوك	77.8%	22.2%
الانبار	70.0%	30.0%
بغداد	59.8%	40.2%
بابل	64.7%	35.3%
كربلاء	40.0%	60.0%
واسط	45.5%	54.5%
صلاح الدين	66.7%	33.3%
النجف الاشرف	65.2%	34.8%
القادسية	50.0%	50.0%
المثنى	66.7%	33.3%
ميسان	48.5%	51.5%
البصرة	71.9%	28.1%

جدول رقم (8) النتائج حسب المحافظات

أثر النظام الانتخابي الجديد في زيادة تمثيل الأقليات في مجلس النواب:

لقد ضمنت الأنظمة الانتخابية بعد عام 2003حصةً ثابتةً للأقليات (كوتا)، إذ منحهم (9) تسعة مقاعد من أصل (329) مقعداً، (مقاعد مجلس النواب الحالي)، كما أتاح لهم التنافس (الترشيح) في جميع الدوائر الانتخابية، ممّا يعني إمكانية زيادة العدد إلى أكثر من ذلك.

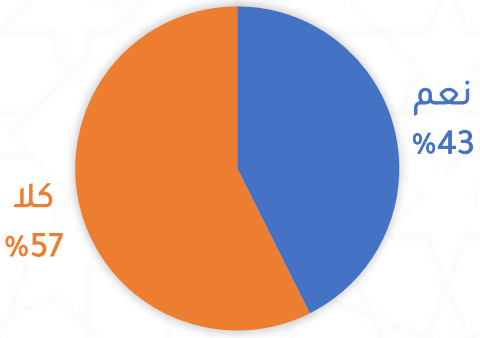

مخطط رقم (15) يوضح رأي المبحوثين حول أثر النظام في زيادة تمثيل الأقليات

وأظهرت نتائج هذا الاستبيان أنّ نسبة (57%) من العيّنة يرون أنّ النظام الانتخابي لم يؤثّر في زيادة تمثيل الأقليات داخل المجلس النواب، بينما ترى نسبة (43%) من العيّنة أنّه أثّر في زيادة تمثيل الأقليات في مجلس النواب. مع ملاحظة أنّ هذا النظام الانتخابي الجديد أعطى فرصةً لصعود المرشحين الأفراد، سواءٌ أكانوا محسوبين من الأقليات أم لا.

هل أتاح النظام الانتخابي الجديد الفرصة لصعود الأحزاب الجديدة إلى مجلس النواب؟

تعتقد نسبة (61.7%) من العيّنة أنّ النظام الانتخابي أتاح الفرصة لصعود الأحزاب الجديدة إلى مجلس النواب، يقابلها نسبة (38.3%) يرون أنّه لم يتح ذلك، ولو نظرنا إلى هذه النتائج من الناحية التحليلية، يمكننا القول: إنّه لو كانت المشاركة أكبر في هذه الانتخابات لربّما كانت النتائج مختلفةً بدرجةٍ أكبر، وتسبّبت بصعود الأحزاب الجديدة بنطاقٍ أوسع، وبحسب النتائج المعلنة عن المفوضية العليا المستقلّة للانتخابات، نلحظ صعود أحزابٍ جديدةٍ، على سبيل المثال حصول حركة (امتداد) على عشرة مقاعد و(إشراقة كانون) على ستة مقاعد.

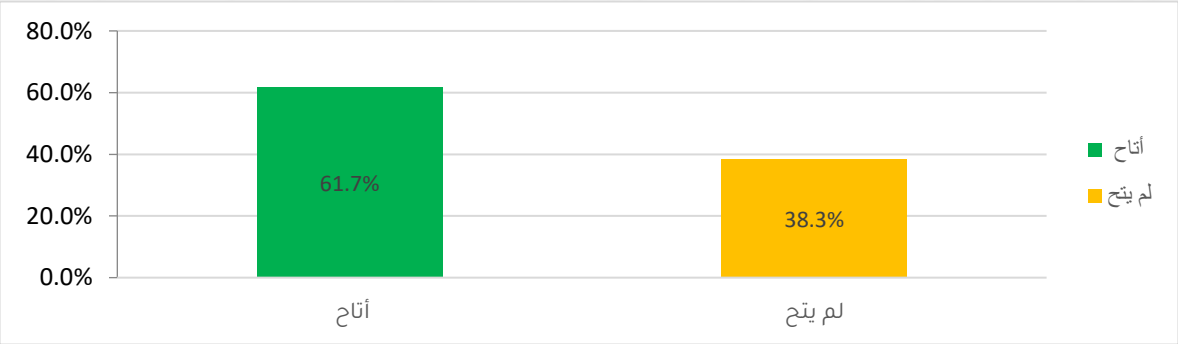

مخطط رقم(16) يوضح رأي العيّنة المستبانة حول إتاحة النظام الجديد الفرصة لصعود أحزاب جديدة

وعند مقاطعة النتائج على مستوى المحافظات نلحظ أن مبحوثي محافظة كربلاء يعتقدون بنسبة (100%) بإتاحة النظام الانتخابي الجديد الفرصة لصعود الأحزاب الجديدة، تليها محافظة البصرة بنسبة (71.9%)، ومن ثمّ محافظة كركوك بنسبة (66.7%) وكما موضح بالجدول ادناه:

المحافظة	أتاح	لم يتح
نينوى	63.3%	36.7%
كركوك	66.7%	33.3%
الانبار	60.0%	40.0%
بغداد	59.8%	40.2%
بابل	64.7%	35.3%
كربلاء	100.0%	0.0%
واسط	54.5%	45.5%
صلاح الدين	41.7%	58.3%
النجف الاشرف	65.2%	34.8%
القادسية	62.5%	37.5%
المثنى	58.3%	41.7%
ميسان	54.5%	45.5%
البصرة	71.9%	28.1%

جدول رقم (9) النتائج بحسب المحافظات

أثر النظام الانتخابي الجديد في الإنفاق على الدعاية الانتخابية؟

ترى نسبة (46%) من العيّنة أنّ النظام قلّل من الإنفاق، ونسبة (34.2%) ترى انّه زاد في الإنفاق، بينما نسبة (19.8%) من المبحوثين ترى أنّ النظام لم يؤثّر. إنّ النظام الانتخابي الجديد حصر الدائرة الانتخابية بحدود أضيق، وهذه الميزة ربّما سوف تعطي فرصةً أفضل للأحزاب الجديدة وللمرشحين المستقلين الذين لا يحصلون على دعمٍ ماليٍّ كافٍ لحملتهم الانتخابية ضمن دائرتهم الانتخابية التي لهم فيها جمهور.

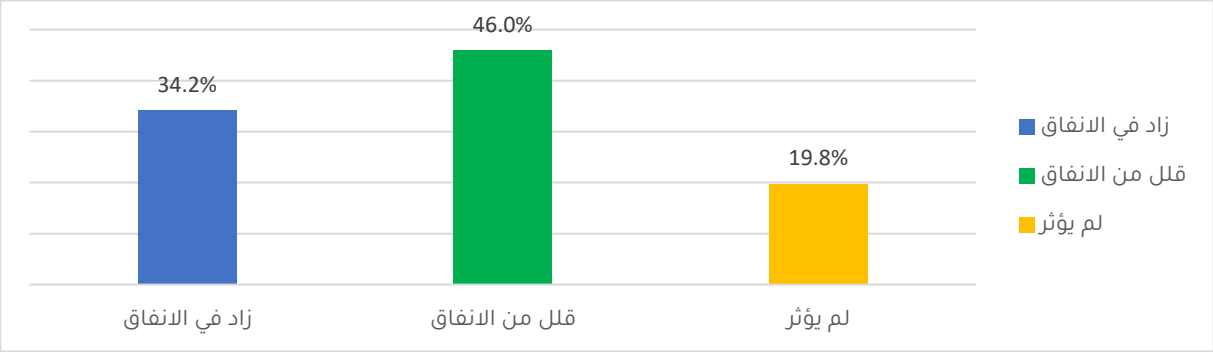

مخطط رقم (17) يوضح رأي المبحوثين حول أثر النظام الجديد على الإنفاق في الدعاية الانتخابية

مساهمة النظام الانتخابي الجديد في الاختيار على أساس البرنامج الانتخابي للمرشح:

أجابت نسبة (59%) من العيّنة بنعم، وأجابت نسبة (41%) من العيّنة بكلا. ونلحظ تقارباً في النتائج، ممّا يدلّ على انّ الموضوع بحاجةٍ إلى دراسةٍ مستفيضةٍ؛ لمعرفة مدى تأثر الناخب بالبرنامج الانتخابي المطروح، سواءٌ من المرشحين أو القوائم الانتخابية التي تطرح برامجها ورؤاها لطبيعة إدارتها للشأن العام.

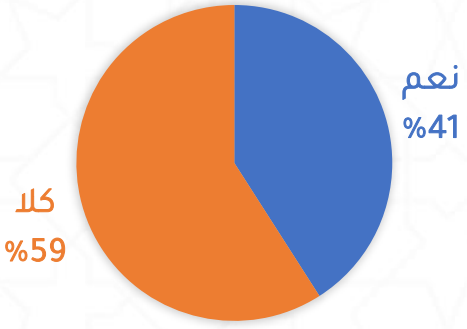

مخطط رقم (18) يوضح رأي المبحوثين حول مساعدة النظام الجديد على دعم اختيار المرشح حسب البرنامج الانتخابي

أثر النظام الانتخابي الجديد على أصوات الأحزاب السياسية الكبيرة:

عند سؤالنا عيّنة البحث تبيّن أنّ نسبة (38%) من العيّنة يرون أنّ النظام الانتخابي الجديد شتّت أصوات الأحزاب التقليدية الكبيرة، يليها نسبة (36.6%) ممّن يرون أنّ النظام قلّل من عدد أصواتهم، وأمّا نسبة (16%) فإنّهم يرون أنّ النظام زاد من عدد أصواتهم، بينما يرى (9%) أنّه لم يؤثّر.

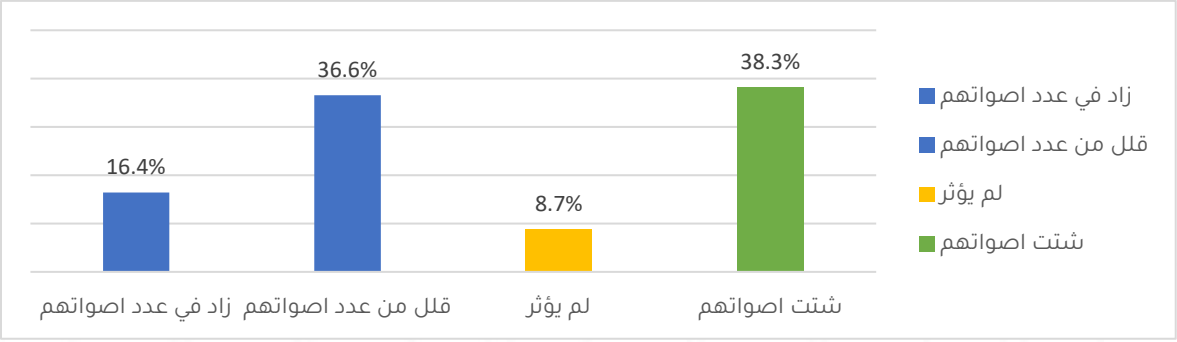

مخطط رقم (19) يوضح رأي المبحوثين حول أثر النظام الجديد على تشتيت أصوات الأحزاب الكبيرة

ومن خلال مراجعة نتائج الانتخابات التي جاءت مؤكّدة لنتائج الاستبيان وعلى وجه الخصوص فيما يتعلّق بتشتيت الأصوات أجرينا تحليلاً لنتائج الانتخابات، وتبيّن لنا ما يأتي:

لو أخذنا محافظة بغداد، وعلى سبيل المثال دائرة (بغداد الكرخ12) حيث بلغ عدد المرشحين في هذه الدائرة حوالي ثلاث وتسعون مرشحاً، عدد الفائزين في هذه الدائرة خمسة فائزين عن (ائتلاف دولة القانون، تحالف تقدم، الكتلة الصدرية، واثنان من المستقلين)، حيث بلغت أكثر الأصوات نحو (7234) لتحالف تقدّم للمرشح (غاندي محمد)، وأقلّها للمرشحة (شيماء العبيدي) عن الكتلة الصدرية نحو (3798)، لو أخذنا تحالف قوى الدولة كأحد الأحزاب السياسية الكبيرة، نلحظ أنّ عدد مرشّحيهم في هذه الدائرة بحدود سبعة مرشحين حصلوا على الأصوات كما موضح في الجدول رقم (10) كانت جميع أصوات المرشحين تساوي تقريباً (4687) وهي أعلى من أصوات المرشحة (شيماء العبيدي) عن الكتلة الصدرية التي حصلت على مقعدٍ برلمانيٍّ في هذه الانتخابات، علماً انّ الكتلة الصدرية رشّحت اثنين فقط لدائرة (بغداد الكرخ12)، وهذا يدل على تشتّت أصوات قائمة قوى الدولة، كمثال عن القوى السياسية الكبيرة التي تأثّرت بالنظام الجديد.

المرشح	عدد الأصوات
رفعت صبري	99
ضحى نشأت	143
شذى صالح	293
غيث صالح	994
محمد حسين	876
صلاح الدين محمد	2282
المجموع	4687

جدول رقم (10) أصوات المرشحين لتحالف قوى الدولة (بغداد الكرخ 12)

وعند مقاطعة هذه الإجابات مع المحافظات نلحظ انّ نسبة المبحوثين الذين يرون أنّ النظام الجديد قلّل من أصوات الأحزاب الكبيرة تأتي محافظة صلاح الدين في المرتبة الأولى بنسبة (75%)، تليها محافظة كركوك بنسبة (55.6%)، تليها محافظة نينوى بنسبة (50%). أمّا فيما يتعلّق في تشتيت الأصوات تأتي النجف الأشرف في المرتبة الأولى بنسبة (52.2%) من نسبة المبحوثين الذين يعتقدون أنّ النظام الانتخابي الجديد أسهم في تشتيت الأصوات، تليها محافظة القادسية وبنسبة (50%)، ومن ثمّ محافظة بابل بنسبة (47.1%). وفيما يتعلّق بزيادة الأصوات تأتي محافظة الأنبار في المرتبة الأولى ممّن يعتقدون أنّ النظام الانتخابي ساعدهم في زيادة عدد أصواتهم، وبنسبة (35%)، وتليها محافظة ميسان بنسبة (27.3%)، ومن ثمّ محافظة المثنى بنسبة (25%) كما هو موضّح بالجدول. يقابل هذه النسب عدد المبحوثين الذين يعتقدون انّ هذا النظام لم يؤثّر، حيث تأتي محافظة كركوك في المرتبة الأولى بنسبة (22.2%) تليها محافظة كركوك بنسبة (20%) وبقية النّسب موضحة بالجدول ادناه.

المحافظة	زاد في عدد اصواتهم	قلل من عدد اصواتهم	لم يؤثر	شتت اصواتهم
نينوى	0.0%	50.0%	6.7%	43.3%
كركوك	11.1%	55.6%	22.2%	11.1%
الانبار	35.0%	25.0%	5.0%	35.0%
بغداد	18.3%	29.3%	8.5%	43.9%
بابل	5.9%	41.2%	5.9%	47.1%
كربلاء	20.0%	20.0%	20.0%	40.0%
واسط	18.2%	27.3%	9.1%	45.5%
صلاح الدين	0.0%	75.0%	8.3%	16.7%
النجف الاشرف	4.3%	30.4%	13.0%	52.2%
القادسية	12.5%	37.5%	0.0%	50.0%
المثنى	25.0%	33.3%	8.3%	33.3%
ميسان	27.3%	30.3%	6.1%	36.4%
البصرة	21.9%	40.6%	12.5%	25.0%

جدول رقم (11) النتائج بحسب المحافظات

أثر النظام الانتخابي الجديد في رمزية الزعامات أو رؤساء الكتل:

إنّ الزعامات السياسية التي تحمل طابعاً دينياً أو قومياً، أو ثقلاً سياسياً، لها دور رئيس في فوز القوائم الانتخابية، بغضّ النظر عن البرامج الانتخابية، ولمعرفة أثر هذا النظام في تقييد هذه الرمزية على نتائج الانتخابات تمّ سؤال المبحوثين، وتبيّن أنّ نسبة (48%) من العيّنة يرون أنّ النظام الانتخابي الجديد أثّر سلباً على رمزية الزعامات أو رؤساء الكتل، يقابلهم (31.5%) من العيّنة يرى أنّ النظام لم يؤثّر، بينما يرى (21.5%) من العيّنة أنّ النظام أثّر إيجاباً على رمزيتهم.

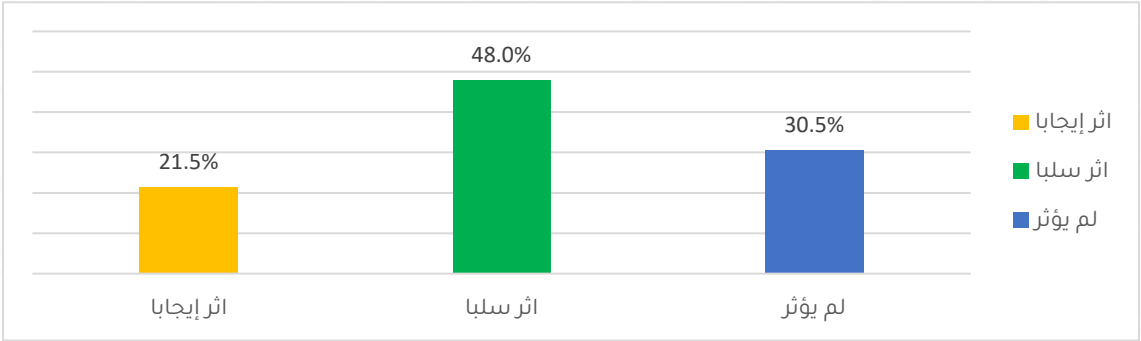

مخطط رقم (20) آراء المبحوثين حول تأثير النظام الجديد على رمزية الزعامات السياسية

وعلى صعيد إجابات المبحوثين على مستوى المحافظات فيما يتعلّق بالتأثير السلبي، تأتي محافظة كربلاء في المرتبة الأولى بنسبة (80%)، تليها محافظة بغداد بنسبة (61%)، ومن ثمّ محافظة صلاح الدين بنسبة (58.3%)، وتليها بقية المحافظات. أمّا فيما يتعلّق بالتأثير الإيجابي، تأتي محافظة واسط بالمرتبة الأولى بنسبة (36.4%)، ومن ثمّ محافظة الأنبار بنسبة (35%)، ومن ثمّ محافظة نينوى بنسبة (30%). يقابلها نسبة (66.7%) عن محافظة كركوك يعتقدون أنّه لم يؤثّر، وتليها محافظة القادسية بنسبة (50%)، وكما موضح بالجدول أدناه:

المحافظة	اثر إيجابا	اثر سلبا	لم يؤثر
نينوى	30.0%	46.7%	23.3%
كركوك	0.0%	33.3%	66.7%
الانبار	35.0%	25.0%	40.0%
بغداد	15.9%	61.0%	23.2%
بابل	11.8%	52.9%	35.3%
كربلاء	20.0%	80.a0%	0.0%
واسط	36.4%	27.3%	36.4%
صلاح الدين	25.0%	58.3%	16.7%
النجف الاشرف	17.4%	52.2%	30.4%
القادسية	12.5%	37.5%	50.0%
المثنى	41.7%	33.3%	25.0%
ميسان	18.2%	39.4%	42.4%
البصرة	25.0%	40.6%	34.4%

جدول رقم (12) النتائج بحسب المحافظات

أثر النظام الانتخابي الجديد على مقاعد الأحزاب ذات القاعدة الجماهيرية الكبيرة:

سيطرت بعض القوى السياسية ذات القاعدة الجماهيرية على المشهد السياسي في العراق بحكم وجود هذه القاعدة المتحزبة، ولمعرفة أثر هذا النظام على عدد مقاعدها كانت نتائج الاستبيان تبيّن أنّ نسبة (88.30%) من العيّنة يرون أنّ النظام الانتخابي أثّر على عدد مقاعد الأحزاب ذات القاعدة الجماهيرية الكبيرة، بينما يرى (11.7%) من العيّنة أنّ النظام لم يؤثّر.

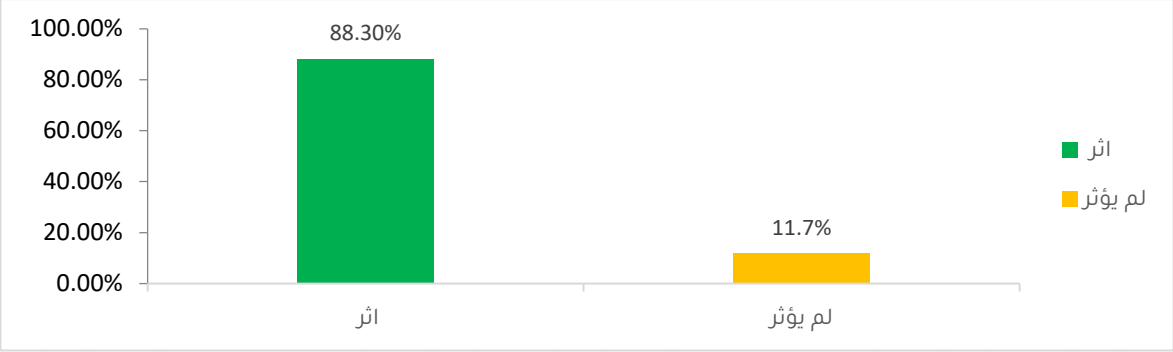

مخطط رقم (21) يوضح اراء المبحوثين عن اثر النظام الجديد على عدد مقاعد الاحزاب الكبيرة جماهيرياً

عند إجراء مقاطعة للبيانات على مستوى المحافظات نجد انّ أكثر المحافظات التي تعتقد بتأثير النظام الانتخابي الجديد على مقاعد الأحزاب ذات القاعدة الجماهيرية الكبيرة هي محافظة الديوانية، وبنسبة (100%)، تليها محافظة البصرة بنسبة (96.9%)، ثمّ محافظة بابل بنسبة (94.1%)،وبقية المحافظات تأتي تباعاً، كما موضح بالجدول جانباً

المحافظة	اثر	لم يؤثر
القادسية	100.0%	0.0%
البصرة	96.9%	3.1%
بابل	94.1%	5.9%
نينوى	93.3%	6.7%
بغداد	91.5%	8.5%
ميسان	87.9%	12.1%
صلاح الدين	83.3%	16.7%
المثنى	83.3%	16.7%
النجف الاشرف	82.6%	17.4%
واسط	81.8%	18.2%
كربلاء	80.0%	20.0%
الانبار	75.0%	25.0%

جدول رقم (13) النتائج بحسب المحافظات

وعند مراجعة نتائج الانتخابات التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وإذا أخذنا على سبيل المثال ائتلاف دولة القانون بوصفها إحدى الكتل ذات القاعدة الجماهيرية الكبيرة، نجد أنّ عدد المرشحين عن هذه الكتلة في عموم محافظات العراق حوالي سبعين مرشحاً، وكان عدد الفائزين حوالي ثلاثة وثلاثون مرشحاً، وعدد الخاسرين حوالي سبعة وثلاثون مرشحاً ، كما موضح في الجدول رقم (14). وكذلك تحالف الفتح حيث بلغ عدد المرشحين حوالي ثمانية وستون مرشحاً، لكن عدد المقاعد الفائزة كانت سبعة عشر مقعداً فقط، وخسر تسعة وأربعون مقعداً، وكما موضح في الجدول رقم (15) ، كذلك الحال مع ائتلاف النصر، حيث بلغ عدد المرشحين ثلاث وستون مرشحاً، بينما حصل الائتلاف على مقعدٍ واحدٍ في هذه الانتخابات في محافظة كربلاء، وكذلك الحال مع تيار الحكمة، حيث بلغ عدد المرشحين تسعة وسبعون مرشحاً، بينما حصلوا في هذه الانتخابات على ثلاثة مقاعد فقط. وهذه النتائج المعلنة تؤكد ما جاء في نتائج الاستبيان من تأثر الكتل الكبيرة بتطبيق النظام الانتخابي الجديد، ولكن على الرغم من ذلك لا يمكن أن نغفل عن نتائج الكتل الأُخرى التي حصلت على مقاعد أكثر في هذه الانتخابات عن الانتخابات السابقة، مثل التيار الصدري وكذلك الحزب الديمقراطي الكردستاني كما موضح في الجدول رقم (16) ، وجدول رقم (17).

المحافظات	العدد الكلي	عدد الخاسرين	عدد الفائزين
بغداد	21	8	13
بصرة	8	7	1
ذي قار	6	2	4
النجف الأشرف	3	1	2
كربلاء	3	1	2
ميسان	3	1	2
القادسية	3	1	2
واسط	2	1	1
بابل	4	1	3
الانبار	3	3	0
ديالى	5	5	0
كركوك	1	1	0
نينوى	2	2	0
صلاح الدين	3	3	0
المثنى	3	0	3
Ground Total	70	37	33

جدول رقم (14) أصوات المرشحين لائتلاف دولة القانون

المحافظات	العدد الكلي	عدد الخاسرين	عدد الفائزين
بغداد	14	11	3
بصرة	5	3	2
ذي قار	6	6	0
النجف الأشرف	4	4	0
كربلاء	4	4	0
ميسان	4	4	0
قادسية	3	1	2
واسط	3	2	1
بابل	6	4	2
الانبار	1	1	0
ديالى	5	2	3
كركوك	1	0	1
نينوى	7	3	2
صلاح الدين	3	2	1
المثنى	2	2	0
Ground Total	68	49	17

جدول رقم (15) أصوات المرشحين لتحالف الفتح

المحافظات	العدد الكلي	عدد الفائزين
بغداد	32	27
البصرة	10	9
ذي قار	10	9
ميسان	9	7
النجف الأشرف	6	5
واسط	5	5
كربلاء	5	4
القادسية	4	3
المثنى	2	2
بابل	7	2
ديالى	3	0
صلاح الدين	2	0
Ground Total	95	73

جدول رقم (16) أصوات المرشحين للكتلة الصدرية

المحافظات	العدد الكلي	عدد الفائزون
دهوك	11	8
أربيل	12	10
كركوك	2	2
نينوى	14	9
صلاح الدين	1	0
ديالى	2	0
كربلاء	1	0
بغداد	2	0
السليمانية	5	2
Ground total	50	31

جدول رقم (17) أصوات المرشحين للحزب الديمقراطي الكردستاني

أثر النظام الانتخابي الجديد في سيطرة الأحزاب السياسية على مرشحيها

أغلب مرشحي القوائم التابعة للأحزاب السياسية الكبيرة هم من غير المنتمين لهذه الاحزاب، إنّما يكونون في أغلب الأحيان من ذوي الوجاهة الاجتماعية أو من التكنوقراط المستقلين، وحسب النظام الانتخابي السابق يكون لهذه القوائم الحزبية الكبيرة دورٌ في صعود هذه الشريحة من المرشحين وفوزهم بمقاعد نيابية، وبالتالي يصبح لقادة هذه القوائم أو الأحزاب نوعاً من السيطرة على عملهم داخل مجلس النواب، وبيّن هذا الاستطلاع أنّ نسبة (40.9%) من العيّنة يرون أنّ النظام الانتخابي الجديد قلّل من سيطرة الأحزاب الجديدة على مرشحيهم، بينما يقابلهم (31.9%) من العيّنة يرون أنّ النظام الجديد زاد من سيطرتهم، والقسم المتبقي من العيّنة البالغ نسبتهم (27.2%) يرون أنّ النظام لم يؤثّر على سيطرة تلك الأحزاب على مرشّحيها. من خلال هذه النتائج يمكن القول: إنّ النظام الانتخابي الجديد أعطى مساحةً أكبر لمرشحي الأحزاب، وقرّبهم من دوائرهم الانتخابية، وقلّل من سيطرة الأحزاب على أصواتهم؛ لأنّ هذه الأصوات تذهب مباشرةً إلى المرشح نفسه.

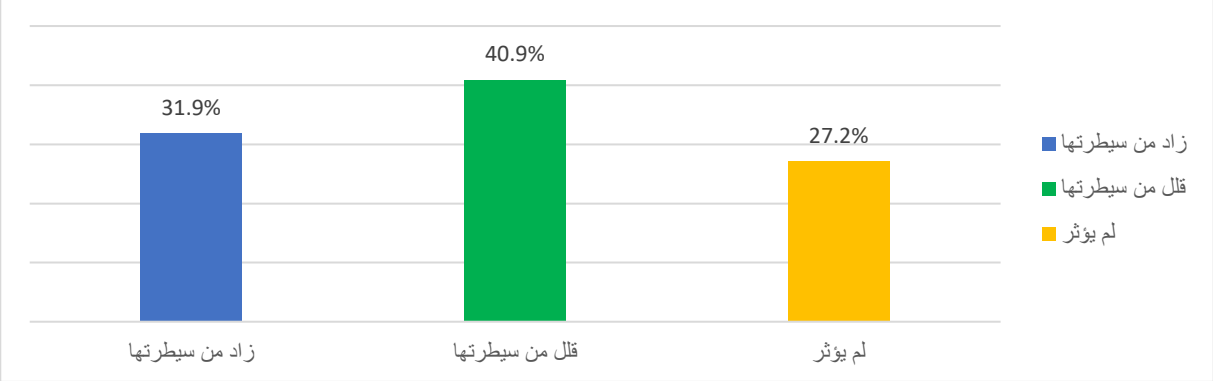

مخطط رقم (22) يوضح رأي المبحوثين حول تأثير النظام الجديد على سيطرة الأحزاب

من خلال إجراء تقاطع للبيانات مع المحافظات في حال من يرى أنّ النظام زاد من سيطرة الأحزاب، تأتي محافظة الديوانية في المرتبة الأولى بنسبة (50%)، تليها محافظة ميسان بنسبة (45.5%)، وكلٌّ من محافظتي نينوى والانبار بنسبة (40%)، أمّا الفئة الأخرى من العيّنة التي ترى أنّ النظام قلّل من سيطرة الأحزاب على مرشحيهم تأتي محافظة صلاح الدين في المرتبة الأولى بنسبة (75%)، تليها محافظة بابل بنسبة (64.7%) من العيّنة، تليها محافظة النجف الأشرف بنسبة (47.8%). أمّا الفئة الأخرى التي ترى أنّ هذا النظام لم يؤثر، فتأتي محافظة كركوك بنسبة (66.7%)، تليها محافظة كربلاء (60%)، وتليها المثنى بنسبة (50%)، كما موضح في الجدول رقم (18) .

المحافظة	زاد من سيطرتها	قلل من سيطرتها	لم يؤثر
نينوى	40.0%	40.0%	20.0%
كركوك	0.0%	33.3%	66.7%
الانبار	40.0%	40.0%	20.0%
بغداد	37.8%	42.7%	19.5%
بابل	17.6%	64.7%	17.6%
كربلاء	20.0%	20.0%	60.0%
واسط	18.2%	45.5%	36.4%
صلاح الدين	0.0%	75.0%	25.0%
النجف الاشرف	13.0%	47.8%	39.1%
القادسية	50.0%	25.0%	25.0%
المثنى	33.3%	16.7%	50.0%
ميسان	45.5%	24.2%	30.3%
البصرة	37.5%	34.4%	28.1%

جدول رقم (18) النتائج حسب المحافظات

كان الهدف من هذا الاستطلاع هو معرفة مدى تأثير النظام الانتخابي الجديد على سير العملية الانتخابية وأهمّ التأثيرات الإيجابية والسلبية، ومناقشة أهمّ المتغيّرات الجديدة في القانون ومدى تأثيره على الأحزاب والمستقلّين. تمّ اعتماد عيّنة نخبوية شملت الفئات الآتية: أكاديميين، سياسيين منتمين إلى حزب، باحثين، مراقبي انتخابات.. وغيرهم من النخب، بحجم عينة (300) مستبان.

Iraqmeter1@gmail.com
banen@rewaqbaghdad.org
07848800301
07835774084

IRAQ METER